

المجتمع و آليات تحليله: أزمة النظرية أم أزمة مجتمع ؟

د. المنجي حامد جامعة قفصة – تونس

البريد الإلكتروني hamedmongi@yahoo.fr

ملخص:

المعروف كما هو الشأن عند ابن خلدون أن آليات التحليل في مجال علم الاجتماع هي الشرط التأسيسي الذي به نخترق المجتمع و نفهمه و نحله و نكتشف خفاياه و تعرجاته. غير أن المفهوم لا يكون كذلك إلا وهو عاكس لواقع مجتمعي ما، هذا الواقع المجتمعي الذي يعد التربة الخصبة لنشأة المفهوم. فلا يمكن الحديث عن القبيلة خارج مجتمعاتنا التقليدية و لا الفردانية بعيدا عن سياقها في المجتمع الغربي المتمسك بالنظام الرأسمالي و تأسس العلاقات الاجتماعية على قاعدة الربح و الخسارة. غير أن حصر المفهوم في خارطة مجتمعية معينة هو بمثابة الحكم عليه بالتجاوز أو تجميده في الزمان و المكان، فيصبح بموجب هذا التصور الحديث على مجتمع قبلي مقولا منفصلا على المقول فيه و غير ملائما لمجتمعه. فإحياء المفهوم و إعادة إنتاج آليات التحليل السوسيولوجي هو جزء أساسي من هوية المجتمع و لبنة أساسية من لبنات بناء علم الاجتماع.

فالمفهوم يتطور بتطور المجتمع و يتأزم بتأزم المجتمع و يموت بنهاية المجتمع الذي نشأ فيه، فهو آلية فهم و تحليل و تدقيق و تطوير للمجتمع، وهو الروح الذي يبعث في الجسد الاجتماعي ليجعل منه كائنا حيا متطورا ديناميكيا إلى ما لا نهاية. إن هذا الترابط الشرطي بين النظرية و المجتمع يجعلنا نعتبر أن أزمة النظرية هي أزمة منظرين و مفكرين اغلبهم يدخل في تصنيف غرامشي لمفهوم المنقطف التقليدي. أزمة مجتمع لا ينتج فكر بل يستهلك مادة فكرية، لا يحيي تراث فكري بل يتعامل بحذر مع مخزون مفاهيمي، حتى لا يصنف عمله من الأعمال الموهلة في القدم و التي تعيد إنتاج الرأسمال المعرفي دون تطويره و تفكيكه و نقده بالبيات مجتمعية مختلفة. إن المنطق التحليلي بهذا المعنى يفضي إلى اعتبار مرد أزمة التنظير السوسيولوجي هو الأزمة الهيكلية التي يعيشها المجتمع و يتغذى منها منظروه. و بالتالي نكون حتما أمام التحليل البنوي و التفسير بالترابط بين المجتمع و ميكانيزماته و آلياته و فاعليه الأساسيين.

Society and the tools of its analysis:

Theory crisis or societal crisis?

Abstract :

Ibn Khaldun stated that the analysis mechanisms in the field of sociology are the constitutive condition that penetrates the community, understands and discovers the mysteries of any society. However, the concept cannot succeed without being reflective of the reality of a community that, this societal reality, which is a fertile ground for the emergence of the concept. Thus we cannot talk about the tribe outside the traditional societies and no individualism away from the context in Western society characterized by the capitalist system and established social relations on profit base and loss. However, the concept being an inventory in a particular community map is preventive of its evolution and relevance even to that society itself. Being frozen it in time and place, it becomes invalid and inappropriate for the community. So the revitalisation of the concept and the reproduction of sociological analysis mechanisms are an essential part in the process of identity formation of the community and an essential building block of sociology.

The concept is evolving with the evolution of the source society, worsens with its worsening and finally dies with its death. The concept is and understanding mechanism, analysis and auditing of the development of society; the Spirit that bestows life and vigor in the social body. This interdependence condition between theory and society makes us consider that the theoretical crisis is the crisis of theorists and thinkers, mostly falling under the classification of Gramsci who coined the concept of the traditional intellectual. Community crisis that does not produce thought instead it consumes intellectual material derived from intellectual heritage, and treads carefully with conceptual stock, so as not to classify the work as outdated which reproduces the capital of knowledge without dismantling it and critique of its different societal mechanisms. The analytical reasoning in this sense leads to the consideration of sociological theorizing crisis that is basically a structural crisis experienced by the community. And thus inevitably are within the structural analysis and interpretation of the interrelationship between society and its mechanisms and its key agents.

مقدمة:

تعتبر النظريات الوسيولوجية - على خلاف ما هو فلسفي - أحد الصور العاكسة لواقع مجتمعي له خصوصياته و مكوناته. فهي المقاربة الوحيدة التي لا ترى النور إلا بالواقع الاجتماعي و الموضوعي عبر اختزاله و توصيفه و معالجة بعض قضاياها و قراءة بعض مكوناته. و لنا في التاريخ عبرة في مؤلفات ابن خلدون الذي الم شتات الواقع و صنفها و ميز بين مكوناتها و عدد خصائصها. إن ما جعل سوسيولوجيا ابن خلدون حية لا تموت هو الروح التي بعثها فيها صاحبها من واقع اجتماعي قبلي يعيش على أمل التحضر و يسعى لتحقيق الانتقال من البداوة إلى الحضارة عبر آليات لا تنفصل على واقع المجتمع القبلي في القرنين الثالث عشر و الرابع عشر.

• الدلالة السوسولوجية للأزمة:

تعني في لسان العرب بمعنى الجذب و الأزمة الشدة و القحط، و أزم عليهم العام أي اشتد قحطه⁽¹⁾ و في الحديث "اشتدي أزمة تنفرجي" في معنى الشدة. فالثابت في مفهوم الأزمة هو دلالة الشدة و القحط، فهي حالة الاستقرار و الفزع تتعارض فيها أسباب عدة و تتداخل فيها الوقائع و يختل فيها النظام و تتعدد فيها الخلفيات. فهي نقص في المحصول فلاحيا و تراجع في الإنتاج اقتصاديا و توتر في العلاقات اجتماعيا و غياب الرؤيا إستراتيجيا و إصابة بمرض خطير صحيا، وهي كلها دلالات لمذلول واحد الشدة وعدم الاستقرار.

وفي معنى آخر تعرف الأزمة باعتبارها مرحلة يشتد فيها الصراع إلى درجة يتحتم فيها الوصول إلى حل حاسم، فهي أقصى درجات الصراع، وهي مرحلة ما قبل الحل. كما أن الأزمة هي النقطة التي يصل فيها توازن القوى إلى درجة من الإجهاد تؤدي إلى إحداث شرخ يسبب في تعديل وضع القوى و إظهار نمط جديد للعلاقات، فهي حاملة في ذاتها تحولا جديدا. فالأزمة هي مرحلة ما قبل خارطة جديدة من علاقات السلطة، باعتبار أن علاقات السلطة هي علاقات اجتماعية بامتياز.

و في سياق الورقة المقدمة نقصد بالأزمة هو البحث على موطن الخلل، هل هو في النظرية أم هو في بنية المجتمع و تشكيلاته؟، هل هو من الباحث أم من موضوع البحث؟ أم منهما الاثنين مرتبطين الواحد مع الآخر؟ هل هو في آليات التحليل و المفاهيم الموظفة و مناهج التفكير و الدرس أم هو في تعدد و تداخل الوقائع الاجتماعية العنصرية على الفهم ؟

• الواقع الاجتماعي و ملامح أزمة التنظير السوسولوجي:

إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الأزمة تحيل على الشدة و المشقة و القحط، فما عساها أن تكون أزمة النظرية ؟ هل في بعدها عن الواقع، خاصة إذا ما تعلق الأمر بعلم الاجتماع و عدم تناسقها مع هذا الواقع المعقد و المتغير باستمرار أم في عدم تناسق مفاهيمها داخليا و البناء الذي يحيل على ضعف النص ؟

في غالب الأحيان مرد أزمة النظرية خلفيات صاحبيها و حيثيات تفكيره، فأن يكون الباحث متأثرا بمقاربات لا تتسجم مع واقعه و في نفس الوقت يسعى لاستغلال مفاهيمها و آلياتها و مناهجها، ينعكس ذلك على طبيعة النص فيكون مغتربا عن الواقع لا محلا له، منفصلا عنه لا متصلا به، مسقطا عليه لا منسجما معه. فأزمة النظرية تكون في انفصالها عن الواقع المعيش و التجاها إلى مناهج في الغالب غريبة لا تتسجم مع تعرجات الواقع و تشعباته و قضاياها الحارقة و الأساسية.

في المقابل فإن تجليات أزمة الواقع هو تفكك العلاقات و تصدع المنظومة القيمية و انفلات الضوابط الاجتماعية بسبب تعدد الظواهر الاجتماعية و تردي الواقع و تراجع دور المدرسة و تملص الأسرة من مسؤولياتها، هي لحظة حرجة تحيل على كل ما تعنيه الأزمة من معنى خصوصا إذا غاب عن مجال الفعل و التنظير المسؤولين عن النظام الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي والفكري و المختصون في إدارة الأزمات.

فالواقع كلما تأزم إلا و وفر حضور نجاح النظرية، لان التأزم يولد إبداع على مستوى النص، فمساجين الرأي يستغلون زمن سجنهم للكتابة و التأليف و إصدار الكتب، و تردي مستوى التعليم يحفز نقابات التعليم الثانوي على الدفع نحو الصراع و التجاذب مع سلطة الإشراف لتطويره و تحسين بنيته و الرقي بالقطاع إلى ما هو أفضل.

• الواقع الاجتماعي و آليات إنتاج النص السوسيولوجي:

يعتبر الواقع الاجتماعي أحد المعطيات الهامة للكتابة السوسيولوجية ما يعطيه مشروعية كبيرة في النص، كما يمثل النص مرآة عاكسة لوقائع مترابطة، متشابكة، معقدة، يصعب تفكيكها و تحليلها و فهمها بعيدا عن آليات تحليل تتأسس على هذا الواقع و تستمد منه مشروعيتها العلمية. ويقول قابريال لوبرا في هذا الإطار "كل الفروع في علم الاجتماع لها ما يوحدھا، كلها تتوحد في الموضوع: المجتمع، الأفراد الذين يعيشون في شكل جماعة".

فالواقع هو الشرط التأسيسي لكل نص سوسيولوجي على أن الفارق في النصوص هو فارق في عمق القراءة لنفس الواقع باليات مختلفة و أكثر انطباقا على هذا الواقع. فاختلاف النصوص السوسيولوجية قد يحصل و لكن ليس بالضرورة اختلاف في الوقائع الاجتماعية بل في آليات التحليل و أدوات تفكيك الواقع.

والمختص في علم الاجتماع أو الباحث لا ينفصل عن تعرجات هذا الواقع المتشابك، فهو نتاج صيرورة تاريخية كاملة من التفاعل يتداخل فيها الذاتي و الموضوعي، و لكن كلما كانت المسافة الفاصلة بينهما كبيرة كلما توفرت إمكانات الخطأ أو الابتعاد عن الواقع وضعف النص السوسيولوجي في آن.

و يفرق هربرت ميد بين ما يسميه "الأنا الداخلية" و "الأنا الخارجية" أو ما يمكن اعتبارها الأنا الاجتماعية في ذهن الباحث و التي هي عبارة عن مساحة من التوقعات المرتبطة بالمنظومة الاجتماعية. والفرد يحتاج إلى مساحة من التأقلم و التكيف فوراً مع الوقائع الاجتماعية وقدرة إبداعية على ردة الفعل و هناك مساحة آمنة وهي الأساس "أنا" son moi و مساحة لا يقينية incertaine وهي "الأنا الاجتماعي " le moi social .

ويقدر ما تكون المساحة المخصصة للتوقعات معتبرة بقدر ما يكون الفرد جاهزاً لتقبل الأحداث و الوقائع الاجتماعية و الأهم من ذلك جاهزاً لردة الفعل و التفاعل و التكيف مع هذه الوقائع. فألانا الاجتماعي هي في نهاية الأمر قسط المجتمع الذي يستبطنه الفرد و يعدل من سلوكه أو يجعل الفرد قادراً على تغيير الواقع و تعرجاته و بطوره عبر قراءة سوسيولوجية.

و في هذا السياق تبحث المقاربة الفردية عن السياقات المعقدة للتغيرات الاجتماعية بدءاً بالوقائع الأكثر بساطة و وضوحاً عوضاً عن إسناد هذه التغيرات إلى الصراعات الطبقيّة بالمعنى الماركسي الماكرو-سوسيولوجي أو إلى الديناميات العامة للأنساق الاجتماعية التي تتخفي فيها كل التفاصيل الهامة و المفسرة للتغير الاجتماعي، ففي التفاصيل يكمن المحدد الرئيس لفهم مكونات السياق الاجتماعي.

ويرى ريمون بودون في هذا الإطار أن التغير الاجتماعي لا يمكن فهمه في مستوى التحليل الماكرو-اجتماعي -على الرغم من انه يمكن أن يكون دالا على ذلك-، إلا إذا نزل إلى مستوى الميكرو-اجتماعي، أي إلى العناصر الأولية المتمثلة في الفاعلين الاجتماعيين الأكثر بساطة في أفعالهم الذين يشكلون أنساق الترابط التي تهم علماء الاجتماع.

وما نقصده بأنساق الترابط هي مجال الفعل الاجتماعي أو المساحة الممكنة المخصصة للفعل الاجتماعي والتي تكون عادة إما الأنظمة أو الأنساق الوظيفية حيث تدور فيها كل الصراعات التي تنشأ مثلاً في نطاق علاقات العمل أو في إحدى المؤسسات التشغيلية من تحالفات و تفاوض و صراعات، و صدامات و رهانات أو تكون الأنظمة أو أنساق التفاعل و التي تقع فيها الصراعات خارج نطاق القواعد أو القيم المتعارف عليها و ذلك بين الأفراد و الجماعات مثل في نطاق التثاقف l'acculturation بين مؤسستين اقتصاديتين على مستوى تقاليد و ثقافة العمل. وفي الحالتين لا نخرج عن براديغمات محددة تعرف الأولى بالفعلية مثل عند ميشال كروزبي و تعرف الثانية بالتفاعلية مثل عند فيليب برنو.

فالمفاهيم تتغير و تتبدل بحسب نسق التغير الاجتماعي، فبدل الحديث على الجسد الاجتماعي بالمعنى الدوركامي حيث تتكامل فيه كل الأعضاء لتأمين المصلحة العامة في كل المجتمعات، يمكن الحديث عن مجتمع انقسامي و في أحسن الأحوال "تضامن جماعات انقسامية" solidarité des corps segmentaire، وهو تضامن ضمنياً مؤقت لأنه استجابة لظرف خاص تقتضيه الظروف الحياتية في المجتمع القبلي. فالجسد الاجتماعي يتجمع في حالات الأزمات الاجتماعية (2) و تضعف علاقاته في الظروف العادية.

يعتبر مجتمعنا العربي خليطاً من عديد الأجناس و الاختلاف الإثني و العرقي و اللغوي فهو عامل قوة و عنوان تعدد و تنوع (المجتمع اللبناني) في بعض الحالات، وهو عامل قادر على تهديد الاستقرار و تقجير كيان المجتمع برمته مثلما في العديد من البلدان العربية (العراق، السودان) في حالات أخرى. وعلى قدر ما يتشابه الواقع الاجتماعي و تتداخل مكوناته في بعضها البعض، يصعب على مستوى النص البناء و التأسيس ، وهو ما ينعكس سلباً في مستوى أدوات التحليل و آليات الفهم و أزمة النقل و التوظيف الفج لمفاهيم قيلت في مجتمعات أخرى و ربما في زمن غير هذا الزمن.

لقد أكد بيار بورديو في كتابه "سوسيولوجيا الجزائر" على تعدد الاثنيات في الجزائر و توزعها في عديد المناطق مثل قسنطينة و سكرة و عنابة خاصة في الاوراس، ما يجعله يلتقي مع طرح ابن خلدون و درجة تغلغل المجتمع القبلي في المجتمعات العربية. ولكن هذا الالتقاء يعود فضله للمجتمع موضوع الدراسة أولاً و لقدرة المفكرين على تفكيك الواقع الاجتماعي و تمحيصه و الكشف عن خفاياه و دسائسه. لقد أكد ابن خلدون في هذا الإطار على كيان القبيلة كمكون أساسي من مكونات مجتمعنا يربط بين أفرادها عامل القرابة و ينحدرون في الغالب من جد واحد و الذي جعل بورديو يعتبر أن نظام القرابة داخل القبيلة له ضمانات على استمراره وهو الزواج الداخلي الذي هو في النهاية تظهر من مظهرات السلوك العصبي في القبيلة و الانغلاق على كل وافد على القبيلة من خارجها.

إن ما يحول شبكة القرابة إلى ولاء بمعناه السياسي هو واقع المجتمع القبلي، فتدخل الصبغة السياسية في البنية القبلية لتؤسس ملامح حزب قائم على الدفاع عن تصورات بدل الدفاع عن أشخاص هو في نهاية الأمر خاصية متخفية في طبيعة البشر و لا تظهر للعيان إلا في حالات الشدة فتكشف القرابة عن ذاتها و تتحول في لحظة من الزمن إلى ولاء محسوب بمنطق الربح و الخسارة و بحسب البراديغم الاقتصادي. لكن المثير للجدل هو أن الدولة العثمانية تاريخيا لم تعرف تصنيعا و تنمية على منوال الدول الغربية، و السبب يرجع حسب اغلب الباحثين إلى تغلغل ثقافة القبيلة في المنظومة القيمية و الاجتماعية لهذه البلدان، الأمر الذي يتقل كاهل الدولة و يجعلها كيانات بدل أن تكون كيان واحد باسط للسلطة فارض للأمن. النموذج التونسي هو استثناء، فقد استطاعت تونس أن تحدث فارق مقارنة ببقية الدول العربية لان النسيج الاجتماعي القائم على القرابة و القبلي كان ضعيفا لذلك تمكنت النخبة من فرض "مجلة الأحوال الشخصية"، و عوضت - حسب غيلنر - بموجب ذلك القبيلة بالشبكة.

نقطة أخرى لا تقل أهمية مما سبق ذكره هو أن العامل الاقتصادي لم يستطع إحداث الفارق أو التدخل بقوة في التغيير فكما يؤكد جورج لوكاتش أن الاقتصاد في المجتمع الما قبل رأسمالي لم يكن قد وصل إلى مستوى الكائن في ذاته، الأمر الذي جعل "الوعي الطبقي" غير قادر لا على الظهور بمظهر واضح و لا على التأثير بوعي في الوقائع التاريخية.

يرد بورديو على التشدد الدوركامي في كتابه "مهنة عالم الاجتماع" le métier du sociologue و يدعو إلى ضرورة إقصاء الأحكام المعيارية و المفاهيم المسبقة و يؤكد على ضرورة أن تكون هناك قطيعة مع الخطاب المشترك وهذه القطيعة هي أصعب قطيعة⁽³⁾. إن ما يعنيه بورديو بالقطيعة هو امتداد التحليل الفكري في الزمن القديم، بمعنى أن الواقعة الجديدة تفرض قراءة جديدة و أن الأداة تفرضها طبيعة الموضوع أو بأكثر دقة تحليل موضوع البحث باستعمال التعريف الاداتي السوسيولوجي مثل خصوصية العلاقة بين المنهجية و الموضوع و خصوصية الأداة أو تقنية البحث⁽⁴⁾

• سوسيولوجيا ابن خلدون: صياغة مختصرة لواقع متشعب:

يقول محمد عابد الجابري على العلامة ابن خلدون " لقد قال ابن خلدون ما لم نقدر نحن الآن على قوله"، و يقصد بقطع النظر على مضمون القول المتعلق بتصدع الدول و فساد الأخلاق و غياب العدل المههد للعران، فإن ما قيل يستمد مشروعيته من واقعه ذاته. فهو قول يرتبط بالواقع الاجتماعي في تلك الفترة أيما ارتباط و يفكك الواقع القبلي بتقنيات قبلية (العصبية، المجتمع البدوي، المجتمع الحضري، القبيلة...الخ). إن هذا المستجد في "علم العمران البشري" هو ارتباط القول بالمقول فيه و عدم الإسقاط المفاهيمي و تشريح الواقع الاجتماعي بمناهج و آليات و مفاهيم و تقنيات غير "مستوردة". فالتناسق بين الجهاز المفاهيمي و البناء النظري و تشعبات الواقع القبلي يعكس تناسقا في ذهن ابن خلدون و اعتماده الواقع كما هو، فممكن القوة في الارتباط بين النظرية و الواقع الاجتماعي و نجاح العلامة في تأسيسه لهذا البناء المتكامل.

فأنت تقرأ مؤلف ابن خلدون لا تشعر أنك انتقلت من الحديث عن العصبية إلى الحديث عن الدولة و لا أنك انتقلت من الحديث عن المجتمع البدوي إلى الحديث عن المجتمع الحضري ولا حتى أنك تقرأ خارج السياق الاجتماعي الذي عاشه العلامة. فالقارئ دائماً في صلب المجتمع يعيش فيه وهو يقرأ نصاً و يراه و يتفاعل معه وهو يحلل مفاهيمه، و بالتالي البناء المفاهيمي في علم العمران البشري هو أساس نظري متماسك تماسك المجتمع القبلي، متكامل في مفاهيمه تكامل أفراد القبيلة الواحدة، و أنت تعيش بين آليات التحليل الخلدوني و كأنك تعيش بين مكونات المجتمع القبلي المترابطة بعضها ببعض.

فابن خلدون هو "ابن عوائده" يعيش الواقع القبلي و زخمه دون التأثير بالمدارس الغربية و المناهج و المفاهيم الوافدة على مجتمعه. لقد كان الهاجس الخلدوني هو فهم منطق سير هذا المجتمع باعتباره كيان موحد له خصائص مورفولوجية في علاقة بخصائص جيو-سياسية مع كثافة المجتمع. فكيان القبيلة يتكون من أقسام متضادة (التقابل في الأنساب) و متغير حسب الزمن و يخلط بين الانتماء البيولوجي و الانتماء الثقافي، ويتدخل هذا الكيان بتغيير شكله - رغم الحفاظ على نفس المضمون - في مشاريع التحديث حتى أنها تحولت إلى أحزاب سياسية دينية محافظة على رابطة الدم في مستوى علاقات أفرادها و انبثق هي عنها مؤسسات دينية تعليمية (جامع الزيتونة في تونس، جامع الأزهر بمصر ...).

إن العودة إلى التنظيمات الاجتماعية التقليدية هو ضمناً تعبيراً عن الصعوبات العملية في بناء مجتمع حديث، فهي إستراتيجية تعفي السلطة من ديمقراطية الحياة السياسية و الاجتماعية⁽⁵⁾، أمام الميل إلى التوظيف المؤقت و العاجل المرتبط بإعادة إنتاج السلطة و غياب إستراتيجية واضحة لصهر البني التقليدية وإدماجها في المجتمع الشامل و صعوبة انجاز مشاريع التحديث. فالتفكير المادي و المعنوي و انتشار الإحباط المجتمعي و التراجع الفكري و غياب اطر انتماء جديدة جعل من استمرارية الأطر القبلية و العشائرية تستمر في المكان والزمان، وهي ملامح الأزمة الاجتماعية و انسداد قنوات الحراك الاجتماعي والمهني و تواصل أشكال اجتماعية قديمة متجددة لا تف بالحاجة و لا تحقق تحديثاً.

• ملامح الأزمة في الواقع الاجتماعي الراهن:

إن مجتمعنا الراهن كما يقول ماركس "لا ينتج قيمة إضافية"، فهو يكتفي بالحد الأدنى و قد وقع منذ التاريخ البعيد بين خيارين أحلاهما مر: الخيار الرأسمالي المتوحش و الخيار الاشتراكي وهما نتاج ما يسميه مالك بن نبي "القابلية للاستعمار" la colonisabilité⁽⁶⁾. فلم تخرج مجتمعاتنا من نظريات أدام سميث و كارل ماركس في خياراتها الاقتصادية و بقيت تضطلع بمهمة الاستهلاك في النظام الاقتصادي العالمي و ما ينتج عنه من ثقافة التواكل و عدم إعمال العقل و التخلف و نقص الانتاجات الفكرية و غيرها.

و نتج عن ذلك التزايد في التمدن و التراجع في التحضر بما يعنيه ذلك من الزيادة من الظواهر الاجتماعية في المناطق الحضرية نتيجة الاهتمام بتراكم الثروة و و كثرة مظاهر التخلف و عقلاً ضيقاً لا يتعدى الأفق بدل بناء الحضارة التي تصنع منتجاتها لوحدها. إن المجتمع الذي لا يصنع فكره و لا يحافظ

على ثقافته و مخزونه القيمي لا يمكنه على أية حال أن يصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكه و لا لتصنيعه.

فالمجتمع يعيش أزمة و فقدان مزمن للتوازن، و حسب عديد المؤشرات و تجارب بقية الدول فانه لا يأخذ توازنه إلا إذا تساوى فيه حجم الإنتاج و حجم الاستهلاك، و انه كلما ارتفع حجم الاستهلاك إلى مستوى لا يمكن التحكم فيه كلما تزايدت الأزمة و تفاقم حجم الفساد و التبذير و لنا في دول الخليج العربي مثالا. أما على المستوى القيمي و المعيارى فان مجتمعنا أهمل معادلة الحق و الواجب الذي يتخفى في مفهوم المواطنة. فمعرفة الحقوق و الوقوف على الواجبات تضمن وجود المواطن السوي المعتدل المتوازن الذي يقوم بواجباته المهنية بدون رقيب أو حسيب و يطالب بحقوقه إذا لم يتمتع بها في إطار ما تمليه عليه الأصول و ما يسمح به القانون. فمثلا أن لقمة العيش حق لكل فم، فان العمل واجب على كل ساعد و إلا لما حصل تعميم لقمة العيش.

إن الترابط بين مفهوم الواجب و الحق من ناحية و بين مفهوم الإنتاج و الاستهلاك من ناحية أخرى هو ترابط منطقي و ضامن لتطور المجتمع و تقدمه و خروجه من الأزمة. فالتوازن بين الحق و الواجب و بين الإنتاج و الاستهلاك شرط ضروري لتقدم المجتمعات. فحينما يزيد عدد المستهلكين على عدد المنتجين فان المجتمع يتجه نحو التأزم و تظهر أزمات اقتصادية و اجتماعية و يصبح في حالة ركود و تقهقر.

• أزمة التنمية بالمجتمع المحل :الحوض المنجمي بالجنوب الغربي نموذجاً.

تعتبر التنمية من أهم الإشكالات في المجتمعات النامية عموماً، و يرجع السبب إلى دور الدولة و حجم حضورها في المجتمعات المعنية بالتنمية سواء كانت محلية أو شاملة.

و يعتبر الحوض المنجمي بالجنوب الغربي للبلاد التونسية احد النماذج الحية على أزمة التنمية التي تعيشها الدولة و المجتمع على حد السواء. فلم تمر مرحلة سياسية من عمر الدولة إلا ونالت من هذا المجتمع أزمات تلو الأخرى تنفرع إلى اجتماعية و اقتصادية و ثقافية، جعلت من الفرد مغترباً و متفككاً في بعض حالاته و يعيش دورانا مفرغا غير قادر على المطاولة و الوثوب من جديد. ولعل الغوص في تاريخ هذا المجتمع المحلي قد لا ينفعا في التركيز عليه بحذافيره، فذلك قد يدخلنا في دهاليز التوثيق التاريخي غير الدقيق. ولكن من الضرورة المنهجية الوقوف على محطات هامة من تاريخ هذه الجهة التي عبرت بعمق عن أزمة الدولة في علاقة بالمجتمع المحلي و تمخض عن ذلك تنمية التخلف بمعنى أندري جاندر فرانك بدل التنمية.

فالعنوان يتفرع في تقديرنا إلى البحث في رصد أزمة التنمية في الحوض المنجمي من ناحية، و البحث في نتائج هذه الأزمة من ناحية ثانية. بقي لابد من الإشارة أن الصورة الحالية التي عليها الحوض المنجمي هي احد تجليات مسارات تاريخية متعاقبة متتالية و متشابهة، الأمر الذي يجعل

الواقع صعب التجاوز بالنسبة لسياسات الدولة التنموية على المستوى المحلي كما يجعل ردة الفعل و التعاطي مع مشاريع الدولة أمرا ليس باليسير خصوصا أن العلاقة صدامية منذ تاريخ طويل. فما الصورة الحالية إلا ترسبات تاريخية أدت إلى بناءه على أنماط و تركيبات متناقضة تدعو للتسطح و التغريب و التفتت. فأصبحت شخصية الحوض المنجمي تدور حولها التناقضات بكثرة، ذلك أن وقوع المجتمع تحت أزمات لازمت مراحل التاريخ نتيجة طبيعية أن يتحول بها إلى نموذج يشترك فيه كل ما يدعو و يناقض أسس و قوانين التطور و التنمية. إن إشكالية الأزمة التي يعاني منها الحوض المنجمي و المتمثلة في أزمة دولة في عمقها و دلالاتها التاريخية و أزمة قيم مواطنة متمثلة في التسطح و غموض الهوية و تعدد الولاءات و الانتماءات يمكن أن تثير عدة تساؤلات يمكن تلخيصها في الآتي:

ماهي أسباب أزمة التنمية التي ترجمت إلى صورة المجتمع المحلي الآتية ؟

هل هي أزمة مجتمع محلي أم أزمة دولة أم أزمة "إدارة أزمة" ؟

من المستفيد و من المتضرر في إستراتيجيات الدولة في الحوض المنجمي ؟

وهل يصدق القول أن كل الفاعلين على نفس السفينة يشتركون في حصاد المحصول سواء حقق الاكتفاء الذاتي أم لم يتحقق ؟

حسب المعهد الأعلى للإحصاء⁽⁷⁾ تبلغ نسبة البطالة في ولاية قفصة في سنة 2014 ما يقارب 22.3% بما يجعلها تتوسط ولاية القصيرين 23.4% و ولاية قابس 21.7%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالشريط الساحلي ما يدل على حجم الظواهر الاجتماعية التي تتغذى منها البطالة التي تمس أساسا شريحة الشباب. ما نتج عن التجربة التعاضدية في الفترة بين 1956 و 1969 هو ما نسميه بسياسة الانفتاح الاقتصادي و دخول الرأسمال الأجنبي و فتح الباب أمام الشراكة الأجنبية متمثلة أساسا في الاتحاد الأوروبي. و بحكم التفاوت الجهوي و صعوبات الاستثمار في ولايات الجنوب تدنى حجم الإنفاق العام في القطاعات الحيوية و تفاقمت البطالة و انتشرت التجارة الموازية و تهريب السلع على الشريط المحاذي للجزائر. و تدخل بنك التضامن للتغطية على البطالة المقنعة بمشاريع محكوم عليها بالإفلاس للتكلفة و عدم الجدوى، إذ يتمتع "المنتفع" بمعدات و تجهيزات بدعوى استعمالها بحسب نوع المشروع و يبيعها إبان تسلمها و كان "صندوق إعادة توجيه و تنمية الحوض المنجمي" FRDCM إحدى الفاعلين الأساسيين في هذا الإطار.

لقد كان أول المنتفعين بخدمات هذا الصندوق هو بعض القيادات النقابية و لو عن طريق الأقارب و بعض المهندسين في شركة فسفاط قفصة المنتفذين في الجهة. إضافة إلى ما سبق ذكره تمثل مناورات التوظيف فرصة للمتفذين إما للنيل من هذه المناصب أو لبيعها و كسب أموال طائلة من ورائها، و لعل مناظرة موفى 2007 في شركة فسفاط قفصة خير دليل و التي تمثل القطرة التي افاضت الكأس في الحوض المنجمي الذي بدا إنتفاظته في 5 جانفي 2008.

و كان للقبيلة و العروشية دور كبير في تزكية الانقفاضة و تقويتها، و تزايد الصدام مع أجهزة الدولة بالتوازي مع تزايد حجم النعمة و العدوانية المستبطنة (عند صاحب الوظيفة) و المعلنة (عند العاقل

- عن العمل) ، إذ بحسب المواقع تتحدد المواقف. وكردة فعل قصيرة المدى من الدولة تم بعث مشروع عمال المناولة وهم عمال البيئة و الحضائر المسترسلة و كان "المستفيد" منها هم فئة الشباب، ما يدل على تنحرج طموحاتهم و انحصار الأفق في الحد الأدنى للحياة وهو الحصول على اجر قار يحقق السكن و الإعاشة و يسمح بتأسيس أسرة في حدود إمكانات الوظيفة و تطلعات صاحبها.
- كما تم بعث معمل أسلاك السيارات YAZAKI برأسمال أجنبي و مردودية للأجانب دون تسجيل منفعة على المجتمع المحلي و ضعفت القدرة الشرائية للمواطن رغم دخول ما يقارب 5 مليارات في شكل اجر شهري تحت مسمى أجرة عمال شركة البيئة دون توفر بيئة ملائمة للتنمية. و تدخل شركات نقل الفسفاط بالشاحنات نيابة عن النقل عن طريق قطار السكك الحديدية، ما يكلف الشركة ضعف التكلفة.
- و في هذا الإطار مثلت جهات محلية و منظمات دولية جزءا من المشكل و ليس جزءا من الحل، فلم تتدخل بصفتها الفاعل الأساسي في التنمية و القضاء على البطالة و بصفتها الساعد الأيمن للدولة بل بصفة الفاعل القادر على التهميش و الإقصاء و تطعيم الصدام عبر الإطالة في عمر تنمية التخلف.
- فسعت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان لإخماد الاحتجاجات عبر اجتماعات نظمها مع المعتصمين و دعت فيها إلى التخلي عن مطلب الإدماج المهني كحق وطني بدعوى مراعاة المصلحة الوطنية و الترسيم في أول يوم لعمال شركة البيئة و الغراسة ما يخالف قانون الوظيفة العمومية، فضلا على إعادة النظر في الزيادات في المرتب في مرحلة أخرى ما يدل على التسويف
- والمماطلة إلى حين غلاء المعيشة في السوق التونسية (8) و ضعف المقدرة الشرائية. يظل مفهوم التنمية إذن مفهوما غير واضح المعالم في مجتمع الحوض المنجمي فهي مشاريع موجهة إلى شريحة الشباب و لا تفي بالحاجة بل و تساعد على هدر المقدرات المادية في غير محلها دون استثمارات عميقة تعود على المجتمع بالنفع. وهي مشاريع تنمية التخلف تترك المجتمع المحلي و تبقى على ما هو عليه وهذا في أحسن الأحوال.
- إن التنمية بالمعنى الاقتصادي لم تحقق الزيادة في الإنتاج و لا الزيادة من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، و التنمية بالمعنى الاجتماعي دعمت العروشية و الجهوية و النزعة الصدامية مع الدولة و كل من يمثلها حتى و إن كان المجتمع المحلي الأصلي. فأصبح مجتمع الحوض المنجمي بعد مسارات تاريخية من الصدام مع الدولة و مشاريعها الفاشلة يعاني من :
- ضعف أمل الحياة لدى أفرادهم عبر كثرة الأمراض و المشاكل البيئية و تلوث المحيط.
 - ارتفاع نسبة البطالة هناك و اعتماد اغلب الشباب على التجارة الموازية و محاولة الاستفادة من الحدود الجزائرية التونسية في هذا المجال.
 - تراجع مستوى المعيشة و ضعف المقدرة الشرائية للمجتمع و ارتفاع نسبة الفقر بما يفوق التصورات، دعمته في ذلك ثقافة الفرد القائمة على التواكل و انتظاراته من الدولة دون الاعتماد فعليا على نفسه و تدبر شؤون أسرته بمفرده.

- الزيادة في الانقطاع المبكر على المدرسة و انخفاض نسبة التمدرس هناك, ما أدى إلى تحول في المنظومة القيمية و تواتر الظواهر الغير متوقعة مثل الانتحار و تعاطي المخدرات و الجريمة المنظمة و ارتفاع نسب الطلاق و تواتر ظاهرة السرقة ...

الهوامش :

- ¹ - ابن منظور: لسان العرب . دار احياء التراث, بيروت, 1992, ج1, ص ص 135-136.
- ² - أزمة اقتصادية يتضامن فيها المجتمع العمالي مع إدارة الشركة و عندما يحصل انفراج و زيادة في الإنتاج و التسويق تكثر فيها الاختلافات و الصدمات يطلب فيها طرف قسط من عائدات الزيادة مثلما كان عليه قسط من الزيادة في الإنتاج و يسعى فيها الطرف الآخر إلى المزيد من الضغط في إطار ثقافة تعزيز الثروة و التراكم الرأسمالي.
- ³ - PIERE Bourdieu : métier du sociologue. Mouton, Paris, 1983.
- ⁴ - RAYMOND Boudon : le vocabulaire des sciences sociales. Lazarsfeld, mouton, paris, 1965,
- ⁵ - المنصف وناس: تنسيقية العروش (الجزائر) و القيادات الشعبية و الاجتماعية (ليبيا): أزمة النخب أم التحديث ؟
- ⁶ - مالك بن نبي "شروط النهضة" ترجمة عمر كامل مسقاوي و عبد الصبور شاهين دار الفكر دمشق 1979. ص 47.
- ⁷ - إحصائيات تونس . المعهد الوطني للإحصاء <http://www.ins.tn/ar/>
- ⁸ - للإطلاع أكثر محضر جلسة شملت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و عمال البيئة المضربين بتاريخ 2011/05/27.